

ملخص

تناولت هذه الدراسة الوسائل القانونية والادارية لإنهاء العقوبات الانضباطية، بغير الطريق القضائي ، والتي يمكن للموظف المعاقب أن يسلكها دون الحاجة إلى اللجوء للقضاء، اذ تناول الفصل الاول إنهاء العقوبات الانضباطية عن طريق التظلم الإداري والذي ينتج عنه في حال استجابة الادارة له سحب أو الغاء أو تعديل قرار فرض العقوبة، اما الفصل الثاني فقد تناول الوسائل التي تعد فيها العقوبات الانضباطية منتهية بحكم القانون ، من خلال الشكر ، والالغاء الإداري (الابطال).

وقد تناولت الدراسة هذه المواضيع من خلال تتبع القوانين العراقية النافذة والملغية فضلا عن القوانين المقارنة، وخاصة القوانين المصرية والفرنسية، وخلصت الى مجموعة من النتائج ثبتت في نهاية الدراسة، وأوصت بمجموعة من التوصيات منها تعديل بعض القوانين العراقية المتعلقة بالموضوع .